

قرار رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠١٤

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بالمركز القومي للبحوث

رئيس الهيئة العامة للقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٣ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بالمركز القومي للبحوث برقم (٧٥٦).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٩/١٠/٢٠١٣ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ١٥/٥/٢٠١٣.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية وطلبات تصفيتها والمشكلة بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم (٣٨٨) لسنة ٢٠١٣ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤/٣/٢٠١٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة للقابة المالية لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠/٣/٢٠١٤.

ق ر ر

مادة (١) : أولاً : يستقبل بنصوص المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمواد (٨/أ/١ ، ب ، ٩ ، ١٠) من الباب الثالث (المزايا)

النصوص التالية :-

بإدارة

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

و- أجر الاشتراك

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لجداول الأجر المرفقة بلاحقة التوظيف بالجهة فى ٢٠١٢/١٢/٣١ متضمناً العلاوات الدورية والعلاوات المنضمة حتى ذلك التاريخ وبتزايد بنسبة ٣% سنوياً ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق وتعتمدها الهيئة.

الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام :

١- مبلغ ٣,٢٠٣,٢٨٦ جنيه (ثلاثة ملايين ومائتين وثلاثة آلاف ومائتين وستة وثمانون جنيهاً) رصيد أول المدة فى ٢٠٠٣/١/١.

٢- اشتراك العضو الشهرى بواقع ١٣,٠٧% من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و).

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

أ- تصرف المزايا التأمينية فى الحالات الآتية :

١- فى حالة انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد القانونية (سن الستين).

- بالنسبة للأعضاء المؤسسين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ١,٥ شهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و)

عن كل سنة اشتراك فى الصندوق اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ وبحد أدنى ٢٥ شهر وحد أقصى

شهر من ذات أجر الاشتراك.

- بالنسبة لأعضاء الجدد :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ١,٥ شهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و)

عن كل سنة اشتراك فى الصندوق وبحد أقصى ٢٧ شهراً من ذات الأجر.

ب- فى حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئى المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة المستحقة فى حالة العجز الكلى

المستديم أو يعامل معاملة العضو المستقيل من الخدمة أيهما أفضل.

مادة (٩) :

فى حالة انتهاء خدمة العضو بالاستقالة أو النقل بناء على طلبه أو الفصل :

بالتوقيع

يرد الصندوق للعضو ٩٠% من اشتراكاته المسددة منه.

مادة (١٠) :

فى حالة انتهاء العضوية بالفصل أو الاستقالة من الصندوق :

يرد الصندوق للعضو ٨٥% من اشتراكاته المسددة منه.

ثانياً : إضافة مواد جديدة بأرقام (١٢ مكرر ، ١٢ مكرر ١ ، ١٢ مكرر ٢) للباب الثالث (المزايا) نصهم كالتالى :

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (١٢ مكرر) :

فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الإحالة للمعاش المبكر:

يرد الصندوق للعضو إجمالى الاشتراكات المسددة منه.

مادة (١٢ مكرر ١) :

يجوز منح الأعضاء سلفة للمدارس بما لا يجاوز ٤٠٠ ألف جنيه سنوياً لكافة الحالات مع بداية كل عام دراسى وفقاً للضوابط التالية :

١- لا تجاوز السلفة ٥٠٠ جنيه لكل عضو وذلك بناء على طلب شخصى مقدم منه.

٢- تسدد السلفة على ١٠ أقساط متساوية تخصم من مرتب العضو.

مادة (١٢ مكرر ٢) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الاتسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

مادة (٢) : تسرى التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. محمد معيط
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦